Document: EB 2009/98/R.55
Agenda: 20(c)
Date: 9 December 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات
عن اجتماعها التاسع بعد المائة

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides
مدير شعبة الخدمات المالية
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374-5459-06-39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن توجه عناية المجلس التنفيذي إلى المسائل التالية التي بحثتها في اجتماعها التاسع بعد المائة المعقود في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

2- وبما أنّ النظام الداخلي الجديد للجنة مراجعة الحسابات الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2009 يسمح بحضور أعضاء المجلس التنفيذي اجتماعات اللجنة بصفة مراقب، فقد حضر اثنان من أعضاء المجلس الاجتماع التاسع بعد المائة للجنة بهذه الصفة. وقد وافقت اللجنة، بناءً على اقتراح رئيسها، على إتاحة وثائقها للمراقبين من خلال تمكينهم مؤقتاً من الدخول إلى موقعها الشبكي المحمي. ولكن لن يسمح لهم بالوصول إلى الوثائق ذات الطابع الحساس التي ستناقش في إحدى الجلسات المغلقة للّجنة.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2008

3- قدمت إدارة الصندوق تقريراً عن نتائج استعراض مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2008، ويقوم مراجعو حسابات خارجيون محليون تعينهم إدارة كل مشروع بعمليات مراجعة الحسابات هذه، ومن ثم تعرض التقارير على الصندوق ليستعرضها. وأكد التقرير على استمرار الاتجاه الإيجابي الملحوظ الذي أُبلغ عنه على مدى العامين المنصرمين فيما يخص جودة تقارير مراجعة الحسابات وتقديمها في مواعيدها في السنة المالية 2008. وتأتي هذه النتيجة الإيجابية في وقت يشهد فيه الصندوق تحولاً كبيراً نحو الإشراف المباشر على عملياته. وأشارت إدارة الصندوق إلى التحسن الجاري في هذا المجال، الذي يشمل زيادة أنشطة التدريب، وإصدار مواد إرشادية للمقترضين، وإطلاق مشروع يهدف إلى أتمتة تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات وتجهيزها في عام 2010.

4- ورداً على استفسارات تقدّم بها أعضاء اللجنة، أوضحت إدارة الصندوق العملية المتبعة في اختيار مراجعي الحسابات، ووضع اختصاصاتهم، وإنجاز التقارير، ومتابعة توصيات مراجعة الحسابات. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتطورات الإيجابية في هذا الصدد وعن دعمها للتدابير التي اتخذتها إدارة الصندوق لتعزيز آلية مراجعة حسابات المشروعات.

مدونة السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي للصندوق

5- طلب المجلس التنفيذي من اللجنة المضي قدماً في وضع مدونة سلوك لأعضاء المجلس التنفيذي. ولتحقيق هذه المهمة، طلبت اللجنة من الأمانة إعداد وثيقة إطارية تشمل: (1) المعايير القانونية والمؤسسية لمدونة السلوك؛ (2) وعرضاً عاماً عن مدونات السلوك لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وستجري اللجنة نقاشاً مستفيضاً لهذا البند بعد توفر الوثيقة الإطارية.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2010

6- وافق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين على اختصاصات لجنة مراجعة للحسابات ونظامها الداخلي بصيغتهما الجديدة. وعرض على اللجنة برنامج عمل مؤقت لعام 2010 قامت بصياغته الأمانة بناءً على الاختصاصات المنقحة.

7- وبوجه عام، اعتبر أعضاء اللجنة أنّ البرنامج المؤقت يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب اختصاصاتها المنقحة. وبيد أنهم عبروا عن مخاوف بأنّ العديد من البنود المدرجة في البرنامج سيترتب عليها تبعات على عبء العمل وتحديد المواعيد. وطلب الأعضاء من المستشار العام تقديم توجيهات أكثر دقة بشأن نوع البنود التي ستقع ضمن نطاق الولاية المنقحة للجنة مراجعة الحسابات والإدلاء برأيه في مسألة ما إذا كانت هناك حاجة أم لا لقيام اللجنة باستعراض مسبق للوثائق ذات الطابع المالي التي تُقدَّم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

8- وبغية إفساح المجال لإخضاع هذا البند لمزيد من النقاش، طلبت اللجنة من الأمانة إجراء تحليل لهذه الجوانب وكذلك لتبعات إدراج بنود إضافية ضمن جدول أعمال اللجنة على عبء العمل وتحديد المواعيد.

استعراض المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق وتنفيذها

9- قدمت إدارة الصندوق عرضاً عاماً عن الوضع الحالي لهذا النشاط، وتم توزيع وثيقة تقارن بالتفصيل المبادئ التوجيهية للصندوق مع المبادئ المتبعة لدى البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي.

10- ومع التحول إلى الإشراف المباشر، فقد تولى الصندوق مسؤولية الإشراف على التوريد في مشروعاته وهي مهمة كانت توكَل في السابق إلى المؤسسات المتعاونة. وكان التواؤم مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى يقتضي وضع مجموعات واسعة من الإجراءات والقواعد والنماذج المتعلقة بالتوريد. وقد قُدِّم عرض موجز للنَهج المتبع في تنقيح المبادئ التوجيهية والخطوات التي اتخذتها إدارة الصندوق لتعزيز قدرة الصندوق في مجال الإشراف على أنشطة التوريد في المشروعات (الوثيقة EB 2009/98/R.12). وتسعى إدارة الصندوق إلى الحصول على آراء المجلس التنفيذي لتوجيه عملية تنقيح المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق، التي أُرجئت إلى عام 2010. ويتيح هذا الإرجاء في المقام الأول لإدارة الصندوق أن تحصل على آراء لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بشأن النهج وتأخذها بالحسبان قبل الشروع في عملية التنقيح.

11- وقد دعم أعضاء اللجنة بوجه عام النَهج والأهداف التي اعتمدها الصندوق، بيد أنهم طلبوا إيضاحات بشأن عدد من المسائل منها مدى التبسيط المتوقع لمتطلبات التوريد في الصندوق؛ والتدريب الجاري في مجال إصدار الشهادات في مجال التوريد؛ واستخدام تقييمات التوريد المستخدمة في البنك الدولي؛ ونَهج الصندوق تجاه التوريد بمشاركة المجتمع المحلي. وأشار الأعضاء إلى ضرورة وجود مبادئ توجيهية ذات جوهر كافٍ يسمح بإجراء تقييم مقارن ذي مغزى للمبادئ التوجيهية القطرية للتوريد. ويجب ألاّ تكون المبادئ التوجيهية للصندوق مجرد مجموعة من القواعد فحسب بل ينبغي فيها أيضاً أن تسهم

بصورة غير مباشرة في بناء قدرات المؤسسات المقترضة المشاركة في عمليات التوريد للصندوق. وتوخياً للحذر، فقد أشير إلى ما تواجهه المؤسسات المالية الدولية الأخرى من مصاعب في الاعتماد على النظم القطرية في هذا المجال.

12- وأكدت إدارة الصندوق عزمها على إصدار مبادئ توجيهية منقحة تشمل المحتوى اللازم لإتاحة المجال لإجراء تقييم مقارن للمبادئ التوجيهية للتوريد التابعة للمقترضين ولوضع إجراءات تشغيلية لدعم تنفيذها. وقد أكدت المقارنة مع المبادئ التوجيهية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى أنّ نهج الصندوق في مجال التوريد بمشاركة المجتمعات المحلية هو نهج أكثر شمولية. وسيُسترشد بما لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى من خبرات ودراسات في هذا المجال لتحديد نهج الصندوق بصورة أدق.

13- وستأخذ إدارة الصندوق، لدى قيامها بتنقيح المبادئ التوجيهية، بعين الاعتبار التعليقات المقدمة من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي. وستُقدّم المبادئ التوجيهية المنقحة إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2010 للموافقة عليها.